

1,8 مليار دينار الخسائر السوقية الأسبوع الماضي وانخفاض المؤشر السعري 4,3% والوزني 5,9%

# «أجيليتي» هوت بالبورصة في أجواء سياسية ملبدة وخمسة أسباب تحد من تفاقم وضع السوق وتماسكه

هشام ابوشادي

على الرغم من أن الأوضاع السياسية المتوترة منذ بدء الدورة البرلمانية الحالية وراء الاتجاه النزولي للسوق إلا أن سخونتها بعد الإعلان عن تقديم 4 استجوابات من قبل أعضاء مجلس الأمة وتزامن ذلك مع صدمة الإعلان عن رفع هيئة المحلفين في أميركا قضايا ضد شركة أجيليتي، هوى بأسعار الأسهم بشدة الأسبوع الماضي، فقد انخفض المؤشر العام للبورصة 303,9 نقاط ليغلق على 6754,3 نقطة بانخفاض نسبته 4,3% مقارنة بالأسبوع قبل الماضي لتصل الخسائر التي تكبدها منذ بداية العام إلى 1028,3 نقطة بانخفاض نسبته 13,2%.

كذلك انخفض المؤشر الوزني 23,6 نقطة ليغلق على 374,7 نقطة بانخفاض نسبته 5,9% مقارنة بالأسبوع قبل الماضي لتصل خسائره منذ بداية العام إلى 32 نقطة بانخفاض نسبته 7,9%.

وقد تكبدت القيمة السوقية للسوق خسائر ملحوظة بلغت ملياراً و820 مليون دينار لتصل القيمة السوقية الإجمالية إلى 29 مليارات و405 ملايين دينار بانخفاض قدره 4 مليارات و393 مليون دينار منذ بداية العام بانخفاض نسبته 1,3%، وتباينت التغيرات الثلاثة ما بين الصعود

والهبوط، ففي الوقت الذي تراجعت فيه كمية الأسهم المتداولة بنسبة 9,6%، ارتفعت القيمة بنسبة 30,4% والصفقات بنسبة 9,3% مقارنة بالأسبوع قبل الماضي.

إذا كانت أسباب التدهور المتواصل للسوق على مدى أكثر من شهرين والتي زادت حدة الأسبوع الماضي معروفة، فكيف يمكن وقف هذا التدهور الذي يقاوم من أوضاع الشركات المدرجة وغير المدرجة وبالتالي يساهم في تفاقم وضع القطاع الخاص الكويتي؟

من البديهيات أن تلتأني أسباب تدهور السوق لوقف هذا التدهور، ولكن الوضع السياسي المتفاقم بين السلطين يصعب الحد منه إلا في حال تقديم الحكومة استقالتها أو حل مجلس الأمة، وفي الظروف الحالية ومع اقتراب موعد اجتماع القمة الخليجية في الكويت، فإنه لن يحدث ذلك، أي أن تقدم الحكومة استقالتها أو يتم حل مجلس الأمة، ولكن هناك إجراءات أخرى يمكن اتخاذها للحد من هبوط السوق إلا أن هذه الإجراءات بمثابة مسكن للألم وليست علاجاً جراحياً لاستئصال المرض.

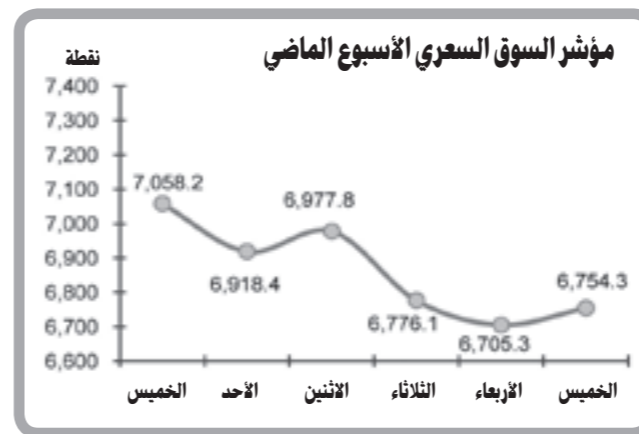
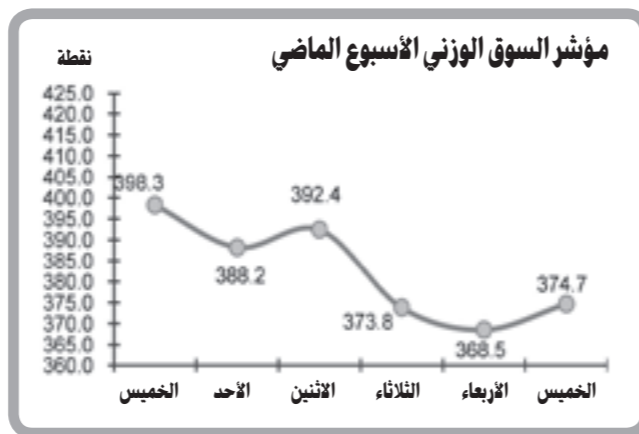
أولاً: لابد أن تزيد المحفظة المالية الحكومية من حجم تدفقاتها المالية في البورصة خاصة أن عمليات الشراء التي قامت بها الأسبوع الماضي أدت للحد من هبوط السوق، فوفقاً لما يتردد

من معلومات، فإن حجم الأموال التي انفتحتها المحفظة منذ تأسيسها يقدر بنحو 400 مليون دينار من أصل 1500 مليون دينار، وبالتالي من المفروض أن تضح المحفظة الحكومية نصف المبلغ المتبقي حتى الآن خاصة أن المسؤولين عن ادارتها لم يتمكنوا من تحقيق الهدف الذي من أجله تم تأسيسها.

ثانياً: يجب تفعيل أدوات استثمارية جديدة مثل خدمة المارجن ومساعدة الشركات الاستثمارية لزيادة تمويل عمليات البيع المستقبلية من خلال آليات جديدة تشارك فيها البنوك التي تقدم تمويلاتها لهذه الخدمة.

ثالثاً: دعم صناديق الاستثمار بسيولة مالية جديدة من قبل هيئة الاستثمار مع زيادة الرقابة عليها حتى لا تستغل الصناديق هذه السيولة في شراء أسهم العملاء مفضلين أو شراء أسهم خزينة لشركاتها التابعة.

رابعاً: قيام البنوك والشركات بشراء أسهمها لاستكمال ما لديها من نسبة أسهم الخزينة خاصة أن مستويات الأسعار متدنية جداً، ورغم أهمية ذلك إلا أن هناك الكثير من الشركات لا تملك السيولة المالية الكافية لشراء أسهم الخزينة في ظل أزمة المديونيات التي تعاني منها.



1030,8 مليون دينار الخسائر السوقية لـ «الوطني» و«أجيليتي» و«زين» و«بيتك» و«الخليج»

أسعار العديد من الأسهم وصلت لمستويات تاريخية ولكن المناخ العام غير صحي

دينار، وانخفض سهمها 75 فلساً، ولكنه عاد للارتفاع إلى 255 فلساً في نهاية تداولات الأسبوع بفعل التداولات القياسية التي شهدتها السوق يوم الخميس الماضي والتي بلغت حوالى 20 مليون سهم إلا أن السهم سجل انخفاضاً سعرياً بنسبة 7,3% مقارنةً بنهاية الأسبوع قبل الماضي، وبطبيعة الحال، فإن استمرار انخفاض سهم أجيليتي سيؤدي إلى انخفاض سهم الوطنية العقارية، كما أن أي تداعيات على البيانات المالية لشركة أجيليتي تتعلق بالقضية المرفوعة ضدها ستعكس سلباً على البيانات المالية للوطنية العقارية التي تمتلك 22,4% من إجمالي أسهم شركة أجيليتي، وقد حققت الشركة أرباحاً أكثر من جيدة في التسعة أشهر من العام الحالي والتي بلغت 20,5 مليون دينار والتي تعادل نفس أرباحها في الفترة نفسها من العام الماضي، إلا أن الشركة سجلت أرباحاً في الربع الثالث من العام الحالي تقدر بنحو 7,1 مليون دينار، وفي حال تحقيق الشركة إلى الانخفاض الكبير في قيمة أرباحها في الربع الأخير من العام الحالي تعادل نفس أرباح الربع الثالث من العام الحالي، فإن الأرباح الإجمالية المتوقعة للشركة ستقدر بنحو 246,7 مليون دينار.

6 «الوطنية» العقارية

احتلت شركة الوطنية العقارية المركز السادس من حيث القيمة، إذ تم تداول 36 مليون سهم نفذت من خلال 834 صفقة قيمتها 9,2 ملايين دينار، وانخفض سهمها 20 فلساً.

في بدايات تداولات الأسبوع الماضي ارتفع سهم الوطنية العقارية من 275 فلساً إلى 295 فلساً في تداولات نشطة نسبياً إلا أنه مع الإعلان عن القضية الخاصة بشركة أجيليتي هوى السهم بشدة إلى 234

سهمه 60 فلساً، على الرغم من الأرباح القياسية التي حققها البنك الوطني في التسعة أشهر من العام الحالي إلا أن السهم تأثر بالوضع السيئ للسوق والإشاعات العشوائية السلبية مما دفع السهم للتراجع من دينار 120 فلساً إلى دينار 940 فلساً الأمر الذي كان بمثابة فرصة جيدة للدخول على السهم بهذه الأسعار والتي تعتبر تاريخية ما دفعه للارتفاع إلى دينار 600 فلساً إلا أنه تراجع بنسبة 5,4%، وبذلك فإن القيمة السوقية للبنك تراجعت الأسبوع الماضي بمقدار 178,3 مليون دينار لتصل إلى 3 مليارات و151,3 مليون دينار، وفي ظل الأرباح القياسية التي حققها البنك في التسعة أشهر وأيضاً المتوقعة في نهاية العام والسعر السوقي الحالي، فإن السهم يُعد فرصة أكثر من ممتازة للشراء لأجل متوسطة وبعيدة المدى خاصة أن البنك قادر على تحقيق نمو في أرباحه المتوقعة له في 2009 والتي تعتبر أكثر من ممتازة في ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

4 «زين» دون دينار

جاءت شركة الاتصالات المتنقلة «زين» في المركز الرابع من حيث القيمة، إذ تم تداول 25,4 مليون سهم نفذت من خلال 1326 صفقة قيمتها 24,8 مليون دينار، وانخفض سهمها 80 فلساً.

خامساً: لا يوجد خلاف على أن هناك سيولة مالية متوفرة إلا أنها تحتاج إلى مناخ صحي ومحفزات، ومتى ما تحققت الأسباب السابقة، فإن هذه السيولة ستعود بقوة للسوق كما حدث خلال تداولات شهر مارس وأبريل الماضيين التي وصل فيها المعدل اليومي لقيمة التداول 150 مليون دينار.

على الرغم من أن تداولات الأسبوع الجاري تعد الأخيرة من شهر نوفمبر يعقدها اجازة عيد الأضحى، إلا أنه يتوقع أن يشهد السوق نوعاً من التماسك مع ميل نحو الارتفاع بوتيرة محدودة خاصة أن الخسائر التي تكبدها البورصة الأسبوع الماضي ضخمة وتقدر بنحو 1,8 مليار دينار منها نحو 1030,8 مليون دينار والتي تعادل 56,6% خسائر تكبدها أسهم 5 شركات وهي: بيتك، أجيليتي، الوطني، زين، وبنك الخليج، وتمثل هذه الشركات أغلب الشركات القيادية، وأسعارها وصلت لمستويات سعرية أكثر من مفرية للشراء، لذلك فإنه يتوقع أن تزداد عمليات الشراء عليها وعلى أسهم الشركات التشغيلية الأخرى الأمر الذي سيؤدي إلى تماسك أسعار الأسهم الأخرى، ومع ذلك فإن مجمل الأوضاع المحيطة بالسوق غير مريحة الأمر الذي يدعو صغار المتداولين إلى أهمية أخذ الحيط والحذر في عمليات الشراء، وفيما يلي الشركات الأكثر نشاطاً:

9 «التمويل الخليجي» انخفاض سعره

جاءت شركة بيت التمويل الخليجي في المركز التاسع من حيث القيمة، إذ تم تداول 51,3 مليون سهم نفذت من خلال 982 صفقة قيمتها 5,3 ملايين دينار، وانخفض سهمها 8 فلوساً.

كسر سهم «بيتك» الأسبوع الماضي حاجز الـ 100 فلس لتراجع إلى 98 فلساً بفعل البيع القوي على السهم ورغم حالة التدهور التي شهدتها الإسمه الأسبوع الماضي إلا أن السهم عاد للارتفاع التدريجي ليغلق في نهاية تعاملات الأسبوع على سعر 104 فلوساً للسهم، وذلك بفعل عمليات الشراء التي شهدتها في نهاية الأسبوع، ولأول مرة منذ تأسيس الشركة تتكبد خسائر وأغلبها جاء نتيجة الأزمة العالمية إلا أنها تقوم بإعادة هيكلة أصولها واستثماراتها لتطوير أدائها في العام المقبل.

10 بنك الخليج

احتل بنك الخليج المركز العاشر من حيث القيمة، إذ تم تداول 18,2 مليون سهم نفذت من خلال 418 صفقة قيمتها 5,1 ملايين دينار، وانخفض سهمه 20 فلساً.

على الرغم من التداولات الضعيفة التي شهدتها سهم البنك التجاري إلا أنه لأول مرة منذ فترة طويلة يدخل سهم البنك التجاري ضمن قائمة الشركات العشر الأكثر نشاطاً من حيث القيمة، ويلاحظ أنه لولا عمليات الشراء التي يشهدها السهم من قبل بعض كبار الملاك، لشهد السهم انخفاضاً كبيراً في سعره، وتكبد البنك لأول مرة في تاريخه خسائر محدودة في التسعة أشهر من العام الحالي وبلغت 1,6 مليون دينار، وفي ظل السياسة التي يتبعها البنك في تحويل كل الأرباح المحققة إلى مخصصات، فإن ذلك يهدف إلى حماية المساهمين في البنك وفي نفس الوقت تجنبهم تكلفة أي زيادة في رأسمال البنك في ظل الظروف الراهنة، خاصة أن هناك بنوكاً ستقوم بزيادة رأسمالها وتحميل المساهمين أعباء إضافية في ظل التوقعات أن تقوم أغلب البنوك بعدم توزيع أرباح.

مقارنة مؤشرات التداول الأسبوع الماضي مع الأسبوع قبل الماضي					
البيان	مؤشرات التداول خلال الفترة من		البيان	التغير	
	15 حتى 19 نوفمبر	9 حتى 12 نوفمبر		%	(+ أو -)
مؤشر NIC 50 (نقطة)	4,098,8	4,402,4	المعدل اليومي لعدد الصفقات (صفقة/يوم)	-6,9	-303,6
السوق السعري (نقطة)	6,754,3	7,058,2	المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (د.ك/يوم)	-4,3	-303,9
السوق الوزني (نقطة)	374,7	398,3	كمية الأسهم المتداولة بالسوق الآجل (سهم)	-5,9	-23,6
كمية الأسهم المتداولة بالسوق (سهم)	1,088,482,500	1,204,637,500	عدد الصفقات المتداولة بالسوق الآجل (صفقة)	-9,6	-116,165,000
عدد الصفقات المتداولة بالسوق (صفقة)	24,319	22,243	قيمة الأسهم المتداولة بالسوق الآجل (د.ك)	9,3	2,076
قيمة الأسهم المتداولة بالسوق (د.ك)	255,726,285	196,088,450	القيمة السوقية للشركات المدرجة بالسوق (د.ك)	30,4	59,637,835
المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة (سهم/يوم)	217,694,500	240,927,500	عدد ايام التداول (يوم)	-9,6	-23,233,000